الدراسات التاريخية الجزائرية في حقل الوثائق الأرشيفية
كتاب: "الحرف والحرفيون لعائشة غطاس أنموذجاً"

أة/ ليلى غويني
جامعة علي لونيسي -البليدة-

الكلمات المفتاحية : الوثائق الأرشيفية – العهد العثماني – مجتمع مدينة الجزائر- فئة الحرفيين – منهج استقراء الوثائق – الملامح الاجتماعية والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع .

الملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المصادر الأرشيفية التي تعود إلى تاريخ الجزائر العهد العثماني في دراسة التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي. إذ أخذنا دراسة الباحثة عائشة غطاس رحمة الله عليها في مجال الدراسات الوثائقية كنموذج لإبراز أهمية هذه المادة؛ حيث تطرقت الباحثة لدراسة الظاهرة التاريخية في جانبها الاجتماعي-الاقتصادي انطلاقا من الوثائق الأرشيفية فكان كتابها الموسوم بـ*"الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية –اقتصادية"*، على درجة كبيرة من الأهمية ويمكن أن يكون منهجاً للدراسات الأرشيفية في المستقبل.

ويمكن القول أن دراسة المؤرخة عائشة غطاس تعتبر من أهم ما كتب حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي بمدينة الجزائر في القرن السابع عشر، لاسيما وأنها اعتمدت على كم هائل من الوثائق المحلية (سجلات المحاكم الشرعية، و دفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال الموجودة في المركز الوطني للأرشيف الجزائري) فقدّمت الملامح الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر بشكل عام، وشريحة الحرفيين بشكل خاص، كما طبّقت الباحثة من خلال عملها التاريخي، منهجا علميا تاريخيا، غاية في الدقة العلمية ونموذجا يقتدى به في حقل الدراسات الأرشيفية، ومنه فتحت المؤرخة مسارا جديدا للباحثين الجدد في استقراء الوثائق.

Résumé:

L'étude socio économique de la ville d'Alger (**Dar Es Sultan** dans la période ottomane) peut etre menée par le biais **des archives** concernant une corporation d'artisans et gens de métiers de cette cité. Sur ce point nous disposons de beaucoup d'écrits , citons quelques uns :

-Registre du gouvernement turc de l'Algérie y incluant la traduction du registre appelé ***Daftar techrifat*** détaillant l'administration de la régence d'Alger avant 1830 l'un des plus important ouvrage -Registres des Arrêtés des Tribunaux islamiques et ***archives habûs d'El Baylic*** dont les manuscrits de l'époque sont conservés par Le Centre National des Archives d'Algérie.

Parmi les études intéressantes celle de l'historienne Aicha Ghéttas". intitulé "«***Artisanat et Artisans à Alger entre 1700-1830 Approche socio économique*** 'un des rares ouvrages sure ce sujet Ainsi nous apprenons comment l'apport de cette frange de population, a contribué par son savoir faire dans de multiples domaines à révolutionner la vie socio économique De la cité

Introduction de nouvelles techniques des arts décoratifs et du travail de l'émail, du cuir, de la construction navale , du bâtiment, apport à l'expansion de l'essor urbain de la ville d'Alger et de la préservation des édifices etc..et celà en sus de leur obligation à s'acquitter de l'impôt à la collectivité et d'assurer l'intendance del'Administration turque en divers services

En restituant avec autant de détail une tranche de vie de la Médina. et le soucis de ne livrer que des informations issues des sources pré citées en écartant toutes informations partielles ou partiales, on peut affirmer que l 'auteure nous a légué un recueil majeur (plus de 400 pages) et qu'à ce titre il faut lui rendre un hommage à la mesure de l'effort de recherche consentie.

تمهيد:

عرفت المدرسة التاريخية خلال العقد السادس من القرن الحالي مسارا جديدا، وتوجها حثيثاً نحو دراسة تاريخ الشعوب العربية، ونعني بهذا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات العربية في الفترة الحديثة. ومن ثمة كان البحث عن مصادر جديدة تخدم هذا الغرض العلمي. ولعل أول مراحل هذه المهمة الشّاقة هو

استقراء المصادر المحلية بأصنافها، التي يمكننا اليوم استخدامها لمقاصد ومطالب تاريخية جديدة.

ونجد في هذا المجال سجلات المحاكم الشرعية التي أخذت تحتل مكانة مميزة بين مصادر تاريخنا، خاصة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي منه. وأول ما نستفيد من هذه السجلات أسماء القضاة وتواريخ جلوسهم للقضاء، كما أنها تعتبر أوثق مصدر للتَّعَرُّفِ على الأسعار، والأثاث، ونفقات الأزواج ومستوى المعيشة، وألقاب العائلات. وظهرت دراسات عديدة تبنّت هذا المنطلق الجديد، فساهمت بشكل واسع في الولوج إلى حياة المجتمع وفعالياته، وتجديد معارفنا حول المجتمعات العربية في الفترة العثمانية[1].

وتتوفر الجزائر، على غرار الولايات العثمانية، على رصيد زاخر من الوثائق الرسمية العائدة إلى الفترة العثمانية. ومن الإنصاف هنا أن نذكر أن من أوائل الباحثين في المدرسة الجزائرية الذين استخدموا هذه الوثائق، وأسهموا إسهاما كبيراً في التعريف بها، مما أدى إلى قفزة نوعية في دراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني: ناصر الدين سعيدوني[2]، و فاطمة الزهراء قشي[3]، ومنور مروش، وغيرهم. بالإضافة إلى مساهمات أخرى قام بها عدد من الباحثين في رسائل جامعية ساهمت في تسليط الضوء على المقاربات الاجتماعية والاقتصادية انطلاقا من الأرشيف.

أما الدكتورة عائشة غطاس التي جذبها موضوع دراسة الظاهرة التاريخية في جانبها الاجتماعي والاقتصادي انطلاقا من الوثائق الأرشيفية، فكان كتابها الموسوم بـ"**الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية – اقتصادية**"[4]، على درجة كبيرة من الأهمية ويمكن أن يكون نموذجاً للدراسات الأرشيفية والاستفادة منها.

لقد قامت الأستاذة غطاس برصد التشكيلات التنظيمية والبنية الاجتماعية لهذه الفئة بناء على سجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال الموجودة في المركز الوطني للأرشيف الجزائري[5]. فتمكنت من خلال ذلك من إبراز مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه الفئة، فجمعت هذه الدراسة بين التحصيل العلمي ومقاصد استثمار المصادر المحلية.

فكيف ساهمت في التعريف بأهمية هذا الرصيد التاريخي المهم؟ وإلى أي مدى عكست هذه الوثائق ملامح التفاعل الاجتماعي والاقتصادي في مدينة الجزائر؟.

1- سلسلة سجلات المحاكم الشرعية:

استغلت الباحثة في دراستها تقريبا على معظم سجلات المحاكم الشرعية، ويضم هذا الرصيد ثلاثا وخمسين علبة، تحتوي كل علبة على أزيد من مئة وثيقة أو أكثر، تخص مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها. وتغطي هذه السجلات فترة زمنية معتبرة حيث تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[6].

وتفيض سجلات المحاكم الشرعية بعقود (التحبيس، والعقود العقارية، وعقود البيع، والشراء، والقروض، والهبات، والوصايا، وعقود الزواج، والطلاق، والمرافعات والتركات)؛ وهذا ما يفسر لنا ثراء وتنوع هذا الرصيد. ولابد من الإشارة أن هذه السلسلة من الوثائق لا تخضع لترتيب كرونولوجي، ولا لأي تصنيف حسب طبيعتها وفحواها، ويعود هذا الخلط إلى ما تعرضت له الوثائق من إهمال وإتلاف على أيدي الاستعمار الفرنسي، إلى جانب الطريقة المتبعة في التدوين من قبل موظفي المحاكم وقتذاك، والمتمثلة في عدم اعتمادهم على الدفاتر أو السجلات واكتفائهم بالكتابة على اللفافات[7].

2- دفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال:

تشكل دفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال حيزا هاما من المصادر التي استغلتها الباحثة في دراستها وانطلقت من أقدم الدفاتر المحفوظة بالمركز الوطني للأرشيف الجزائري، التي تعود إلى الفترة الممتدة من 1111هـ/1699-1703م وهو تحت عنوان **"دفتر المخلفات الموضوعة ببيت المال من التراك (كذا) التي لا وارث لها والتي فيها حظ لبيت المال"** وقد اعتمدت على حوالي خمسة دفاتر: الأول يخص أواخر القرن السابع عشر أوائل القرن الثامن عشر، أما الدفاتر الباقية فتغطي الفترة الممتدة من 1785-1826م.

وتكتسي دفاتر التركات الصادرة عن هيئة بيت المال أهمية بالغة في الكشف عن جوانب هامة من المعطيات الإحصائية حول الممارسات المالية والاجتماعية للأفراد الذين يتوفون ولم يخلفوا عاصبا، أو هاجروا فيعدون بذلك في عداد الموتى[8].

3- سجلات البايليك:

كما رجعت الباحثة في عملها إلى دفاتر سلسلة البايليك، ولهذه الأخيرة أهمية قصوى، إذ تُطْلِعُنا على الواقع المادي وبشكل خاص النظام الضريبي، وعلى إحصاء للعقارات الموقوفة بالمدينة[9].

وتجدر الملاحظة إلى أن الاعتماد الأساسي في هذه الدراسة كان على المصادر الرسمية السالفة الذكر، إلا أن الباحثة لم تهمل الرجوع إلى مصادر الفترة، كمخطوط **قانون الأسواق** الذي أفاد في تسليط الضوء على آليات السوق بالمدينة[10]. وعلى دراسات متخصصة خاصة الغربية منها مما جعلها تصحح مفاهيم تاريخية عديدة سيأتي التنويه بها.

* منهج الباحثة غطاس في استقراء الوثائق الأرشيفية:

لقد أتاحت عملية الفرز والتمحيص، والقراءة المنهجية للمصادر المحليّة التي قامت بها الباحثة للمصادر الأساسية أن ترسم صورة للأوضاع التي عاشها مجتمع مدينة الجزائر، خصوصاً ونحن نفتقر إلى دراسات تعكس الصورة الحقيقية لواقع مدينة الجزائر بصفة خاصة، و المجتمع الجزائري بصفة عامة في هذه الفترة، في ظل ما كتبه المؤرخون الغربيون في إعطاء صورة قاتمة لهذه المجتمعات التي خضعت إلى سلطة الدولة العثمانية.

ولاستشراف صورة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمدينة الجزائر، توجهت الباحثة في دراستها إلى هيكلة الموضوع ضمن محاور أساسية استطاعت من خلالها تتبع الحرف وصاحب الحرفة وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المحور الأول: دراسة مجتمع المدينة:

يعتبر هذا المحور توطئة نظرية تقوم عليها بقية المحاور، حيث تطرقت الباحثة إلى موضوع التركيبة السكانية لمدينة الجزائر، خصوصا أن هذه الأخيرة عرفت سمات جديدة نتيجة التحولات التي شهدتها المنطقة في القرن السادس عشر.

وقد تناولت دراسات غربية عديدة لموضوع التركيبة السكانية، وصنفتها تصنيفا هرميا بحسب الرتبة الاجتماعية (حضر، كراغلة، أعلاج، برانية، مغاربة، يهود، عبيد ...).أما المتتبع للتصنيف الذي قامت به الباحثة لمختلف الفئات المذكورة ومميزاتها في الفترة؛ يجده أكثر دقة من حيث المعطيات الإحصائية، وهذا راجع لاستقرائها الوثائق الرسمية. فاستنادا إلى دفتر المخلفات[11] الصادرة عن بيت المال قدمت نسب ورصد المنخرطين في المؤسسة العسكرية من العنصر التركي و العنصر الكريتي والأرناؤوطي أو الألباني، ووضّحت ذلك بمنحنى تزايدهم خلال الفترة مابين 1699-1826 م[12]، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

تبين للباحثة من خلال استقرائها لسجلات المحاكم الشرعية[13]، ودفاتر المخلفات[14] معطيات كمية أبرزت إسهام الأعلاج أو المهتدين في نشاط الغزو البحري، الذي عرف تناقصا ملحوظا وأضحى منعدما تقريبا في أواخر القرن الثامن عشر [15]. فيما يخص فئة الكراغلة التي تقل المعلومات عنها في الوثائق ماعدا ما عثرت عليه الباحثة في سجل سلسلة البايلك[16]، التي ورد بها أسماء عديدة تأكد هوية هذه الفئة[17].

أما حول الفئة الوافدة على مدينة الجزائر، أو ما تعرف اصطلاحا **بالبرانية** فقدمت الدراسة معطيات تاريخية دقيقة هامة حول أصولها وممتلكاتها وهذا راجع لوفرة المادة في سجل المخلفات[18]. كما أوضحت من خلال عقود البيع والشراء والتحبيس، وعقود الكراء الفئة الأكثر امتلاكا للعقارات بالمدينة و هم البساكرة[19].

ومن وثائق المحاكم الشرعية، ودفتر التشريفات ومخلفات التركات[20]، تناولت الباحثة مختلف الشرائح الاجتماعية وأظهرت الجانب التنظيمي لمدينة الجزائر والهيئات المسيرة لها، وهي: **مشيخة البلد:** التي ظهرت في عائلات توارثت هذا المنصب مثل عائلة التمتام، بوضربة، بن الفقير[21] وغيرهم .**وموظفو النظام العام:** مثل المحتسب، المزوار، **وموظفو الخدمات العمومية:** مثل القاضي، وبيت المالجي، ومشرف الأوقاف ونقيب الأشراف.

المحور الثاني: أهل الحرف في مدينة الجزائر:

يعتبر هذا المحور جوهر الدراسة وللإلمام بكل ملامح التنظيم الحرفي تطرقت الباحثة إلى:

- **الجماعات الحرفية:**

اعتمدت الباحثة لدراسة هذه الفئة على وثائق المحاكم الشرعية وعلى سلسلة بيت المال، وبوجه خاص على دفاتر التركات، نظرا إلى ما تحتويه من أخبار عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ فأحصت ما يربو عن مئة حرفة في المدينة[22].

أما عن القائمة الحرفية بالمدينة فقد قدم لها مخطوط قانون الأسواق، ودفتر التشريفات الذي يعود إلى أواخر القرن السابع عشر على قائمة اشتملت على سبعة وعشرين أمينا، فضلا عن خمسة أمناء لهم صلاحيات التنظيم الخاص بالوافدين على المدينة (البرانية) [23].

ومن التقاليد الراسخة لدي التنظيمات الحرفية وراثة الصنعة في العائلة الواحدة على امتداد جيلين على الأقل[24]، واستطاعت الباحثة تتبع عدد من العائلات الحرفية التي توارثت النشاط الحرفي أبا عن جد، مثل عائلة المليح في العطارة، وعائلة بوعينين في صناعة المنسوجات الحريريّة، وعائلة ابن حمادوش في الدباغة [25].

■**الهيكل التنظيمي لجماعة الحرفة:**

كان يخضع هذا التنظيم لنظام داخلي محكم بشكل هرمي يتصدره أمين الأمناء[26] ، ويظهر من خلال استقراء لمجموعة الاتفاقيات والعقود الواردة في وثائق المحاكم الشرعية نقطة في غاية الأهمية، مفادها وجود خاصية المحافظة على هذا المنصب داخل العائلة الواحدة، فقد توارثت عائلة الشويهد منصب أمين الأمناء من أوائل القرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر[27].

وأما فيما يخص منصب الأمين الذي يمثل السلطة العليا للحرفة ورمز جودتها، فلم يكن منصباً متوارثا في الأسرة الواحدة، بل كان ينتخب من طرف أهل الحرفة ممن يتوسمون فيهم حسن الأخلاق والأمانة، ورغم الغموض الذي يكتنف ظروف تعيين الأمين إلاّ أنّه لا يصبح نافذا إلا بعد موافقة أعلى السلطة في الدولة (الباشا أو داي) وإقرارها بحضور القاضي[28] ،إلا أنه بالرجوع إلى الوثائق على اختلاف أنواعها، نجد بعض الحالات القليلة جدّا توارث فيها الأبناء هذا المنصب عن آبائهم، مثل عائلة التغري وعائلة البعلاوي، وعائلة ابن تعايست... [29].

ومن مخطوط قانون الأسواق وكذا وثائق المحاكم الشرعية عرفنا بوجود مساعدين للأمين يختارون من فئة المعلمين منهم :الشاوش، والخوجة، والكاهية؛ واستطاعت الباحثة رصد بعض أسماء هذه الفئة ودورهم في السوق.

وحتى الحرفة بذاتها عرفت سلما هرمياً استشفته الباحثة من مختلف الوثائق مثل الأمين الذي له دور الرقيب على الصنعة وجودة البضائع، كما كان له دور الخبير لدى المحكمة يقوم بالتقويم ومعاينة السلع .أما الْعَلَم فهو صاحب الحرفة ومتقن الصنعة ورئيس الورشة يشغل تحت أوامره الصناع. يليه الصانع الذي يحسن الصنعة ولكنه لم يكتسب مهارته، ويشكل الصناع أعلي نسبة من الشغالين في الورشة، ويأتي في أسفل الهرم المُتَعلم وهو المبتدئ في الصنعة[30].

ونلاحظ مما سبق أن نظام السوق كان محكما مما جعل قواعد الانضباط في أسواق الحرفيين تمشي في شكل منظم، وفي حصانة قانونية، وهذا ما حافظ على حقوق العامة لجماعة الحرفيين.

■**الصناعة ومميزاتها:**

أولت الباحثة عناية خاصة لدراسة أهم صناعات الفترة، بهدف إظهار السمات البارزة للصناعة الجزائرية وعليه قامت بمسح الشامل لدفاتر المخلفات[31] فخرجت بمعطيات هامة أفادت أن صناعة نسيج الحرير كانت أكثر إنتاجا، وعرفت ازدهارا ورواجا، ويعود ذلك للتحولات التي شهدتها المبادلات التجارية الدولية ابتداء من القرن 17م، حيث حلت مادة الحرير محل بضائع أخرى، وحافظت هذه الصناعة على ازدهارها إلى العقد الأخير من القرن 18م، ثم عانت من بعض المشاكل، إلا أنها ظلت إحدى أهم الصناعات الجزائرية.

ولم تغفل الباحثة عن ذكر أسماء أهم العائلات التي تولت أمانة جماعة الحراريين مثل عائلة الحاج علي وعائلة ابن محمد بن غزالة. وقد أشيد بمهارة وحدقة حرفي مدينة الجزائر في مجال صنع المنسوجات الحريرية وما يتفرع عنها من صناعة المناديل والأحزمة الحريرية بشكل خاص الحمراء و المرصعة بالذهب التي عرفت بالحزام الشاوش والحزام القشوشة[32].

وتُظهر المعطيات الإحصائية التي قدمتها الباحثة حول ترتيب الحرف على أن حرفة الحفافة –الحلاقة- كانت رائجة واحتلت المرتبة الثانية، بعد حرفة نسيج الحرير، ونالت حرفة القهوجية المرتبة الثالثة، أما صيد السمك وبيعه أخذ المرتبة الرابعة مع بيع الخضر والفواكه[33].

وألمّت الدراسة بكل ما يخص الصناعة وأهلها، فمن خلال استقراء الوثائق تبين إسهام جل الشرائح الاجتماعية في الحياة الحرفية بالمدينة، عكس ما ذكرته المصادر الغربية أن فئة البرانية هي الشريحة الوحيدة المحتكرة للصناعات، وإن كان لهذه الفئة دور هام في حياة المجتمع، فإن كل شرائح المدينة شاركوا في مجالات الإنتاج والتسويق. فقد كان الحضر والأشراف من جماعات العطارين والحراريين والخياطين، وعُرف العنصر الأندلسي بحرفة البناء حيث أسندت لهم معظم أعمال البناء لإتقانهم في هذا المجال، كما أطلعتنا الوثائق نسب وأسماء أفراد الجيش ممن امتهنوا بعض الصناعات كالحلاقة وصناعة الأحذية[34].

المحور الثالث: الوجه الاقتصادي والاجتماعي للمدينة

أ.مستويات المعيشية لدى الحرفيين

يمكن القول أن الباحثة في هذا المحل استطاعت أن ترسم أوضاع الحرفيين المادية من خلال تتبعها لوثائق مخلفات التركات لأهل الصنائع والحرف، فتبين لها الفروق الجلية والتفاوت الحاد في مستويات الثروة فالبعض عاش فقيرا واقتصرت تركتهم على ريال واحد أو ريالين، بينما خلف البعض الآخر تركات هامة نسبيا تنوعت بين الممتلكات العقارية والمصاغ. وللاستشهاد إلى ما وصلت إليه الدراسة من إحصائيات لمستويات ثروة الحرفيين تبين أن ثروة حرفة الحرير احتلت المركز الأول لفترات 1799-1803م/1807-1817م/1817-1826[35].

كما توضح من خلال استقراء الوثائق التباين في الثروة حتى في الجماعة الواحدة للحرفة فاتضح أن أمناء الحرفة كانوا متميزين اقتصاديا فمثلا في الفترة الممتدة من 1787-1803م- وهي مرحلة حظيت نسبيا بغزارة الوثائق - أن سبع تركات تراوحت فيها الثروة مابين أربعة وثلاثين وسبعمائة ريال وهى الثروة المخلفة عن أمين الدباغين المتوفى سنة 1787م [36].

أما عن رصد الباحثة لمستويات ثروات مؤسسة الجيش، وطائفة الرياس فقد قدمت جداول دقيقة مصدرها دفاتر التركات، وفيما يخص جماعة البرانية فتبين أنها الفئة الأكثر حرمانا في المجتمع فكانت مخلفاتها بسيطة جدًا[37].

وإذا كانت التركات تعرفنا بالثروة المخلفة عن المتوفى مما يسمح لنا بدراسة مستوى الثروات، وهو أمر في غاية الأهمية؛ فهي أيضا تعكس لنا شتى مظاهر الحياة المادية للفرد من الباسطة والرفاهية. وتطلعنا على الممارسات الاقتصادية والاجتماعية كالثروة الموظفة في تأثيث البيت، وأنواع الملابس، ومسمياتها في ذلك العهد كالبرنوس، والبدعية، والغليلة، والعمامة، والحزام، وغيرهم .كما أوضحت الدراسة للتركات أن الأثرياء كان لباسهم متنوعا، يزيد عن ثمانية عشر قطعة، بينما اقتصرت بعض مكونات اللباس لدى الحرفين البسطاء على قطعة واحدة[38].

أما حول الثروة الموظفة في الميدان العقاري، فبينت القراءة منهجية عقود التحبيس الصادرة من سلسلة البايلك السجل رقم:(44) أن عددا من الحرفيين كان بحوزتهم بساتين بالفحص وهي المعروفة بالجناين فمثلا اتضح أن حرفتي العطارة والبناء

التي عرفت استقرارا ماديا ملحوظا في القرن 17م، مما أتاح لها الاستثمار في المجال العقاري[39].

ب.نظام الضرائب

وحول النظام الضريبي توجهت الباحثة إلى استقراء وثائق دفاتر السلطة أي سجلات البايلك ودفتر بيت المال، ودفتر التشريفات، وكذلك مخطوط قانون الأسواق، واعتمدت بشكل خاص على سجلات حسابية للنظام الضريبي من سجل بيت المال على سبيل الاستشهاد بالضرائب المفروضة على الكواش للسنوات التالية: 1731-1743م/1750-1756م.

وتبين بعد التمحيص وغربلة الوثائق أن صلاحيات الإشراف على النظام الضريبي كان يرتكز على ثنائية، أحد طرفيها بيد شيخ البلد الذي كان ملتزما بجباية الضرائب المستحقة من الجماعات الحرفية ويقدمها إلى الخزينة مرة كل شهرين بعدما يقتطع راتبه منها[40]، و الطرف الثاني بيد أمناء الجماعات وعرفت هذه الضريبة بضريبة البشماق أو "الحذاء" التزام أمناء الجماعات الحرفية بتقدمها سنويا، حيث قدمت الباحثة قائمة ضريبة أمناء المرتبة حسب القيمة المالية للضريبة لسنة 1103هـ/1691م[41]. وأشارتْ إلى دور السلطة في الرقابة المستمرة لتحديد سقف الأسعار وفرض الضرائب وتحديد تموين الحرفيين.

و بناء على المصادر المحليّة الّتي رجعت إليها الباحثة استخلصت التّوزيع التّبوغرافي للأسواق بالمدينة، ونظام التّخصيص فيطلق أسماء الأسواق بحسب الحرف، مثل: سوق الخيّاطين و سوق الدّبّاغين، و سوق الحرّارين ... وهو نظام امتازت به جلّ المدن العربيّة بوجه عام، و اتّضح للباحثة أنّ هذا النّظام حتّى وإن كان ساري المفعول بمدينة الجزائر إلاّ أنّها عثرت على وثائق تفيد وجود نشاطات أخرى بالأسواق لا تمتُّ بصلة بتخصّص السّوق مثل: وجود حانوت الخضر بسوق الكتّان، و حانوت الحفّافة بسوق الشّمّاعين[42].

وفيما يتعلق بعدد الأسواق ورغم شحّة الأخبار في مصادر الفترة فإنّ الباحثة استندت بالوثائق الأرشيفية لإزالة هذا الغموض وخرجت بقائمة عدديّة لأسواق مدينة الجزائر تتمثّل في واحد وخمسين سوقا متعدّدة الاختصاصات، وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في وضع خريطة لتوزيع النّشاطات الحرفيّة من أماكن الحوانيت في حومات المدينة والفنادق والرّحبات، ونظام الحراسة في الأسواق[43].

ج.الحياة اليومية في مدينة الجزائر

عرجت الباحثة في دراستها للحياة اليومية بمدينة الجزائر على التنويه بأماكن الإقامة وتحديد حومات الحرفيين، وفي محاولة لإعادة تركيب توزيع السكان داخل المدينة، وتحديد خصوصيات هذا التوزيع حددت الباحثة المادة والمنهج المتبع في دراسة هذه النقطة، فاستندت إلى ثلاثة مصادر أساسية: المصدر الأول سلسلة المحاكم الشرعية التي تظم عقود التحبيس وعقود البيع والشراء، وأوضحت ضخامة عدد رسوم التحبيس مقارنة بعقود البيع والشراء. المصدر الثاني سلسلة سجلات البايلك وفرت المعلومات حول قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك و كذلك وثائق بيت المال بوجه خاص دفاتر المخلّفات.

و للإشارة أنّ المصدر الأوّل والثّاني أتاح التّعريف على المالكين وعلى هويّاتهم ونشاطهم، أمّا المصدر الثّالث فإنّه يشير إلى عناوين المتوفّين وإلى الثروات المخلّفة عنهم، ومن الكم الهامّ من الوثائق السّابقة الذّكر استخلصت الباحثة النّسيج الاجتماعي لمختلف شرائح المدينة، إذ بيّنت أنّ التّوزيع السّكّاني عبر حومات المدينة لا يخضع لأسس مهنيّة أو عرقيّة، فقد أقام الأتراك بالمدينة العليا (الجبل) بحومة القصبة و غيرها، ولم يُخصّص للبرّانيّة حي خاص بهم، فالجيجليّون سنحت لهم أوضاعهم الماديّة امتلاك عقّارات بحومات مختلفة ومن الملاحظ أيضا أنّه ليس ثمّة أي تعارض بين الثّراء والكثافة السّكّانيّة فعدّة حومات كانت ذات كثافة سكّانيّة عالية تميّزت بالطّابع الأرستقراطي كحومتي "باب السّوق" و "حمّام المالح" و يلاحظ أنّ الكثافة السّكّانيّة بمدينة الجزائر تسير نحو النّقصان من الأعلى إلى الأسفل إذ تميّزت منطقة الجبل بكثافة سكّانيّة عالية. ولم يخضع هذا التّوزيع إلى ثنائيّة معيّنة حضر/ أتراك، حضر/ برانيّة، مسلمون/ أهل الذمّة، إنّ أهمّ مميزات اختيار الإقامة والجوار في مجتمع مدينة الجزائر هو الانسجام الكبير بين القاطنين[44].

كما تطرقت الدراسة إلى تبيان أهمية عقود الزواج والطلاق، التي نتعرف من خلالها على مختلف أنواع المهور ومكوناتها، والممارسات الاجتماعية السائدة آنذاك، وكذا صلات المصاهرة القائمة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر. وعليه أولت الباحثة اهتماما كبيرا لدراسة شبكة العلاقات والتحالفات القائمة بين شرائح المدينة واستندت في ذلك، إلى مدونة من عقود الزوج و الطلاق المحفوظة ضمن سجلات المحاكم الشرعية التي تضم أربعة وثلاثين ومائة عقد زواج وعشرة ومائة عقد طلاق تغطي فترة مابين 1703-1854م،

وأخذت بعين الاعتبار عدم لجوء بعض أفراد المجتمع إلى المحاكم لتسجيل عقود الزواج أو الطلاق، فرجعت الباحثة أيضا إلى عقود التحبيس وعقود البيع والشراء والتركات وغيرها التي تحوي أخبار هامة حول دوائر المصاهرات[45] .

ومن خلال الوثائق سالفة الذكر؛ يمكن القول أنها توصلت إلى كشف إستراتيجية المصاهرة في مجتمع المدينة التي لم تقم على عامل القربة بقدر ما قامت على عامل الانتماء الفئوي، وعرجت الباحثة على تحليل شبكة المصاهرة ضمن كل شرائح المجتمع منها دائرة المصاهرة لدى فئة النخبة، وداخل مؤسسة المشيخة وعند العلماء والأشراف، وضمن الجماعات الحرفية التي خصتها بالتفصيل، فتطرقت لدراسة المصاهرة داخل الجماعة الواحدة.

و تبين أن المصاهرة مثلا داخل مؤسسة مشيخة البلد كانت ترتكز على الحفاظ على المنصب بشكل خاص، أما فئة العلماء فقد وسعت دائرة المصاهرة بحيث شملت الجيش و فئة النخبة والأشراف وغيرهم، في حين أظهرت الدراسة التحليلية للوثائق أن فئة الحرفية لم تنحصر لفئة معينة، ولم تضيق دائرة المصاهرة داخل الجماعة الواحدة، بل تجاوزتها حيث أقيمت زيجات بين عائلات حرفية مختلفة النشاطات[46].

كما بينت الدراسة أن شريحة الحراريين بشكل خاص انفردت بممارسات متميزة عن باقي الجماعات الحرفية، حيث اختار هؤلاء مصاهرات وفق اتجاهين: الأول يشمل الانتماء الحرفي بمعنى داخل الجماعة نفسها، وهذا قصد تحقيق النفوذ والهيمنة الاقتصادية، أما الثاني فكانت ضمن إستراتيجية الانتماء الارستقراطي الديني والمدني[47].

ولا يمكن دراسة المصاهرات والزواج دون التطرق للصداق الذي يعتبر مؤشر هام للمستوى المعيشي للفئات الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى معطيات كشفت مكونات الصداق وقيمتها المادية، عبر الفترة المدروسة.

وخرجت الدراسة باستنتاج هام أن ظاهرة الثراء الفاحش بمدينة الجزائر كانت قليلة، وأن فئة كبار الموظفين والتجار هم أكثر فئة ثراء في المجتمع، وأما فئة الحرفيين فمثلت الطبقة الوسطى الميسورة الحال – مع تفاوت بين كل حرفة[48].

وفي الأخير يمكن القول أن دراسة المؤرخة عائشة غطاس تعتبر من أهم ما كتب حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي بمدينة الجزائر في القرن السابع عشر، لاسيما وأنها اعتمدت على كم هائل من الوثائق المحلية التي تعتبر وثائق "**مجردة**"، حيث أخضعتها

لاستقراء فاستخرجت الملامح الاجتماعية واقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر بشكل عام، وشريحة الحرفيين بشكل خاص، كما طبقت من خلال عملها التاريخي منهجا علميا تاريخيا، غاية في الدقة العلمية ونموذجا يقتدى به في حقل الدراسات الأرشيفية، ومنه فتحت المؤرخة مسارا جديدا للباحثين الجدد في استقراء الوثائق.

الهوامش:

---

[1] من أهم الدراسات العربية في المجال الأرشيفي نذكر:-الساحلي،خليل أوغلي، "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، المجلة التاريخية المغربية،تونس،العدد الأول، جانفي1974م،ص ص،25-32، وعبد الودود محمد يوسف، "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساسي لتاريخ العرب في العصر العثماني"، المجلة التاريخية المصرية،المجلد التاسع عشر، 1972م، ص ص،325 -335، ورفعت أبو الحاج، "منطلقات نظرية في منهجية التاريخ الليبي"، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس: مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية،السنة الأولى،العدد الثاني،1979م،ص ص،25-83،وعبد الرحيم،عبد الرحمن، "الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة إبان العصر العثماني(1517-1798)من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، أعمال الملتقى الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جزءان زغوان، 1988م،ص ص،477-499.

[2] سعيدوني ناصر الدين: -"نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث"، مجلة التاريخ، عدد4، السنة 1976م، ص ص، 135145، و"الكتابة التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر"، مجلة الثقافة،عدد45،سنة1978م، ص ص،25-45؛ و"موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، المجلة التاريخية المغربية ،عدد57-58،سنة1990م،ص ص،157-173.

[3] قشي فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في الصف القرن الأول من القرن الثالث عشر هجري، من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي،رسالة دكتوراه دولة، جامعة تونس1998م.

[4] الكتاب هو نسخة معدلة ومراجعة لأطروحة دكتوراه دولة ناقشتها الكاتبة بقسم تاريخ جامعة الجزائر عام 2002م.

[5] الأرشيف الوطني الجزائري الموجود ببئر خادم

[6] غطاس عائشة، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر -العهد العثماني"، مجلة انسانيات، عدد3، شتاء1997م، ص70.

[7] نفسه، ص،71.

[8] غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشوراتANEP، الجزائر ، 2007م، ص ص،12 -13.

[9] وضعت هذه السجلات من طرف السلطات الاستعمارية في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال في إطار القيام بإحصاء الشامل للعقارات الموقوفة بالمدينة وخارجها. انظر: نفسه، ص 14.

[10] استعملت الباحثة: مخطوط، للمجهول، قانون الجزائر، النسخة الأولى رقم1607، والنسخة الثانية رقم: 1378، المكتبة الوطنية الجزائرية.

[11] اعتمدت الدارسة في هذا العنصر على دفتر التركات التالية: 4،35،44،49،54،58.

[12] غطاس، الحرف والحرفيون...، ص ص، 22-26.

[13] نفسه، ص27.

[14] بيت المال ،دفتر رقم:10،14،35،49،54،58،99،173.

[15] غطاس ،المرجع السابق، ص ص،27-28.

[16] مركز الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة البايلك، سجل رقم: 13و17و20.

[17] غطاس، المرجع السابق، ص ص،26-27.

[18] بيت المال، دفتر رقم: 10،22،23،35،58،63،80.وعلب المحاكم الشرعية رقم:59،143.

[19] غطاس ،المرجع السابق،ص ص،30-31.

[20] نفسه، ص ص،69-88.

[21] نفسه، ص ،ص،65،67،68 .

[22] نفسه، ص،111.

[23] نفسه، ص ص،108-109.

[24] من خلال عملية الفرز الكاملة التي قامت بها الباحثة لسجلات المحاكم الشرعية تتبعت توريث الحرفة لدى العائلة الواحدة للمزيد أنظر:نفسه،ص ص، 113-114.

[25] حول أسماء اسر التي توارثت الحرفة الواحدة أنظر:نفسه، ص ص،114-116.

[26] منصب أمين الأمناء هو وظيفة حكومية تجمع فيها بين عدة سلطات إذا هو المشرف المسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي وهو أيضا المسؤول عن النظام الضريبي الذي تخضع له جماعات الحرفية أنظر:نفسه، ص ص،229-230.

[27] استخلصت الباحثة مخطط بينت فيه توارت عائلة الشويهد كنموذج أنظر:نفسه،ص ص، 136-140.

[28] نفسه، ص ص، 143-148.

[29] نفسه، ص ص، 149-151.

[30] نفسه، ص ص، 152-162

[31] اعتمدت الباحثة على: دفتر المخلفات رقم10،54،58،106...، وعلى علب محاكم الشرعية 150 ،132، 26، 22، 16، 9...

[32] تطرق دراسات عديدة إلى الأنواع السلع في الفترة الحديثة من بينها: Venture de Paradis. Tunis et Alger au 17siécle .Paris 1983

[33] غطاس، المرجع السابق، ص،231.

[34] نفسه، ص ص، 232-255.

[35] نفسه، ص ص، 280-283.

[36] قدمت الباحثة عينات عديدة للمزايد أنظر:نفسه،ص ص، 284-886.

[37] نفسه، ص ص، 286-294.

[38] نفسه، ص ص، 294-298.

[39] للمزيد حول جداول التوزيع ملكية الحرفيين بالفحص .أنظر: نفسه، 299 -302.

[40] نفسه، ص، 175.

[41] نفسه، ص ص، 175-182.

[42] نفسه، ص ص 203-205.

[43] نفسه، ص ص،211،208-222.

[44] حول الحومات و التوزيع السكاني راجع فصل أماكن الإقامة من كتاب.أنظر:نفسه، ص ص، 313-339.

[45] نفسه، ص، 349.

[46] قدمت الباحثة نماذج عديدة حول المصاهرات الّتي بينت التحلفات الأسر من أجل السلطة أو علم أو دين،الثورة أو النفوذ للمزيد أنظر:نفسه،ص ص ،349-362.

[47] نفسه، ص ص، 359-361.

[48] نفسه، ص ص، 363-370.